

Distr.: General
10 December 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام
في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في
مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من مجلس اللاجئتين النرويجي، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

170113 150113 12-63942X (A)



البيان

معلومات أساسية

لا يزال العنف الجنساني أو العنف ضد المرأة يشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه توفير الحماية في حالات الأزمات الإنسانية. وعلى الرغم من مجموعة قرارات مجلس الأمن التي تتناول المرأة والسلام والأمن والعنف الجنساني، ورغم زيادة اهتمام الرأي العام بهذه الأمور، فإن التهديدات التي تواجهها النساء والفتيات في أوقات الأزمات لم تتناقص. وترد تقارير مستمرة من جمهورية الكونغو الديمقراطية تعرض وصفا مروعا لحالات اغتصاب جماعي. وأثناء الربيع العربي، ترددت قصص متطابقة عن استهداف النساء اللائي انضمن إلى الرجال على الخطوط الأمامية للاحتجاجات واحتجازهن واغتصابهن على أيدي الجنود وأفراد الشرطة الذين كان من المفترض أن يقوموا هم أنفسهم بدوريات في الشوارع لجعلهن أكثر أمانا. وخلال المجاعة الأخيرة والحرب الأهلية في الصومال، تعرضت في بعض الأحيان النساء والفتيات اللائي كن يهربن من الجوع والعنف للاختطاف والاغتصاب والقتل وهن في طريقهن إلى التماس اللجوء في كينيا أو إثيوبيا. واستمر العنف داخل المخيمات بسبب عدم توافر الحماية المادية مثل المأوى الآمن والأسوار والأبواب التي يمكن غلقها. وتعرض اللاجئين لهجمات عند جلب المياه والحطب ودخول المراحيض ومرافق النظافة، وعند سعيهن لإدراج الدخل لإعالة أسرهن.

وجلب كل نزاع وحالة تشريد جديدة في السنوات القليلة الماضية معه عددا لا يحصى من قصص التمييز والعنف وسوء المعاملة ضد النساء والفتيات. ورغم أن من الصعب الحصول على أرقام موثوق بها، فليس ثمة ما يشير إلى تحسن وضع النساء والفتيات المشردات. وأدى في النهاية عدم وجود إجراءات فعالة إلى زيادة قلق وكالات تقديم المساعدات الإنسانية إزاء مدى العنف ضد النساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد النزاع والتشرد، وإزاء الأثر الذي يخلفه هذا على المستوى الفردي وعلى المجتمع ككل على حد سواء. ومن الواضح أن جهود البرمجة المبذولة في كثير من الحالات المتضررة من النزاعات في أنحاء العالم غير كافية بشكل كبير بالمقارنة مع حجم المشكلة.

التصدي لعدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة في حالات النزاع وما بعد النزاع: مواصلة التركيز على النساء والفتيات

في مواجهة هذه الأوضاع، قرر مجلس اللاجئين النرويجي زيادة التركيز على التصدي للعنف ضد النساء وتعزيز المساواة بين الجنسين. ومجلس اللاجئين النرويجي هو منظمة إنسانية مستقلة تعمل مع الأشخاص المتضررين من التشريد بسبب النزاعات أساسا. ويركز عمله

على توفير المأوى وضمان الحصول على المياه الصالحة للشرب ومرافق الصرف الصحي الملائمة، وزيادة فرص الحصول على خدمات التعليم المناسبة وضمان الأمن الغذائي الفوري وفي الأجل الطويل والوصول إلى العدالة، كل ذلك بهدف إنهاء التشريد بأسرع وقت ممكن وتعزيز التوصل إلى حلول طوعية دائمة.

وخلال السنوات القليلة الماضية، بُذلت جهود متضافرة لضمان استخدام التحليل الجنساني في فهم السياق وفي تطوير استجابات برنامجية كوسيلة لتعزيز المساواة في الحصول على الحماية والمساعدة. وُبنيت بعض القدرات وزادت التوعية بقضية العنف الجنساني وأهمية منع حدوث هذا العنف. ويجب أن يكون مبدأ "عدم التسبب في حدوث ضرر" هو الحد الأدنى المتوقع في جميع الأعمال الإنسانية؛ ولكن لا يتوافر في كثير من الأحيان وعي كاف بشأن المطلوب لضمان ذلك، وثمة حالات تتعرض فيها النساء والفتيات على وجه الخصوص للخطر من خلال أنشطة تنفذها جهات حسنة النوايا لتقديم المساعدة الإنسانية.

ويواجه مجلس اللاجئين النرويجي باستمرار حالات عنف ضد النساء والفتيات وقد وضع برامج لمختلف الحالات. ويهدف حاليا إلى تطوير مزيد من الكفاءات في تصميم وتنفيذ استجابات فعالة للتصدي للعنف ضد النساء في الحالات التي توجد فيها فجوات وتمس فيها الحاجة إلى جهات فاعلة إضافية. وإدراكا منه للضرر المحتمل الذي يمكن أن تسببه النهج التجزئية لهذه القضية، يقوم المجلس بتجربة مجموعات مختلفة من الأنشطة لتطوير قدرته على الاستجابة المتعددة القطاعات لاحتياجات الناجيات من العنف. وفي حين يظل محور التركيز منصبا على النساء والفتيات اللاتي يتعرضن بشكل منهجي للحط من قدرهن كقوة وذلك في الحالات التي يقل فيها الالتزام بالقانون والنظام، فمن المهم أن يشارك الرجال في تعبئة المجتمع المحلي وفي الجهود الأخرى الرامية إلى تغيير المواقف وأنماط السلوك والحد من ارتكاب العنف. وفي السنوات القليلة الماضية، زاد التركيز على الرجال الذين يقعون ضحايا للعنف الجنسي. وفي حين أن هذا يمثل بالتأكيد مشكلة يتعين التصدي لها، فمن المهم ألا يؤدي هذا إلى تقليل الاهتمام والموارد الموجهين للتصدي للتمييز والعنف ضد النساء والفتيات. والمجلس مقتنع اقتناعا راسخا بأن الغالبية العظمى من حوادث العنف الجنسي في حالات النزاع ترتكب ضد النساء والفتيات ويكون الرجال هم الجناة. ويعتقد المجلس أن محور تركيز التدخلات لمنع ومواجهة العنف الجنساني يجب أن يظل منصبا على النساء والفتيات.

أثر انعدام أمن حيازة الأراضي وعدم إمكانية الحصول على الأراضي على المشرديات

يشكل أمن حيازة الأراضي واحدا من مجالات تركيز برامج المجلس لتوفير المعلومات والمشورة والمساعدة القانونية. ويعتبر المجلس أحد المؤسسات الرائدة في قضايا الإسكان والأراضي والممتلكات في حالات التشرد. فهو يدافع عن ضمان أمن حيازة الأراضي ويعمل من خلال أنظمة المحاكم الرسمية وهيئات تسوية المنازعات العرفية على حد سواء. ومن القضايا التي تثير قلقا خاصا التحدي الذي تواجهه المشرديات في ممارسة حقوقهن في السكن والأراضي والملكية. وهناك ثغرات كبيرة في المعلومات المتعلقة بأثر النزاع والتشرد على حصول المرأة على المسكن والأراضي والممتلكات وعلى أمن حيازتهن للأراضي. ويسود قلق مشروع من أن كلا من نظم المحاكم الرسمية وآليات تسوية المنازعات العرفية تميز ضد المرأة، وثمة خوف من أن المبادرات التي تسعى لمعالجة قضايا السكن والأراضي والممتلكات غالبا ما تنتهي إلى تدعيم، بل وحتى مفاجمة أنماط التمييز ضد المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، يؤثر انعدام أمن حيازة الأراضي للمرأة بشكل كبير على قدرتها على الحصول على المساعدة وتطوير موارد رزق مستمرة والوصول إلى حلول دائمة.

والمشرديات عرضة بشكل خاص للعنف الجنساني، نظرا لأنهن لم يعدن يتمتعن بحماية بيوتهن ومجتمعاتهن. وفقدان أمن حيازة الأراضي والأصول والدخل يرتبط باستراتيجيات البقاء التي تفاقم التعرض للعنف والاستغلال. وتواجه المرأة تحديات محددة في السكن والأراضي والممتلكات في كافة مراحل التشرد، بما في ذلك أثناء العودة وإعادة الإعمار. فعلى سبيل المثال، عندما تعود النساء كأرامل إلى الأراضي المملوكة لأسرهن في الأصل، غالبا ما يُمنعن من استغلال هذه الأراضي لأنهن لا يمتلكن الحق في الأراضي كأفراد. وبدلا من ذلك، يعتمد حصولهن على الأراضي على حقوق يمتلكنها أزواجهن أو آبائهن، مما يجعلهن عرضة لعدم امتلاك الأراضي والتشرد في حالة وفاة الأزواج أو الآباء. وفي الحالات التي تدار فيها الأراضي وتنظم بموجب القانون المدون، غالبا ما تُرفع أسماء النساء من سندات الملكية؛ ويمكن أن يمثل هذا مشكلة كبيرة إذا عدن ليجدن الأرض محتلة من قبل شخص آخر، لأنه من الصعب للغاية بالنسبة للمرأة إثبات حقها في الأرض. وفي كثير من البلدان، تتمتع النساء بحقوق متساوية بموجب القانون؛ ومع ذلك، لا ينفذ هذا وتستمر معاناة المرأة بشكل غير متناسب.

ويعتقد مجلس اللاجئين النرويجي أن من المهم بقدر كبير جمع مزيد من المعلومات عن الترابط بين انعدام أمن حيازة الأراضي وضعف المرأة والعنف ضد المرأة، حيث أن الأدلة الحالية غير مؤكدة. وتمشيا مع هذا الهدف، ستشكل تجربة المجلس الطويلة في دعم أمن حيازة

الأراضي للمشردات، من خلال برامج تقديم المعلومات والمشورة والمساعدة القانونية، الأساس لتقرير يُعد عن حقوق المشردات في السكن والأراضي والملكية (يصدر في ٨ آذار/ مارس ٢٠١٣). وسيتضمن التقرير تحليلاً للدور المحوري الذي يؤديه أمن حيازة الأراضي في اتقاء المرأة للعنف الجنساني ومجابهته. وتستلزم المنهجية النوعية للتقرير تحليل حالات المساعدات القانونية وتحديد الاتجاهات، ويكملها بحث عن جوانب محددة لحقوق المشردات في السكن والأراضي والممتلكات في البلدان التالية التي يعمل فيها المجلس: الأراضي الفلسطينية المحتلة وأفغانستان وجنوب السودان وكولومبيا ولبنان وليبيريا.

بناء القدرات على مستوى القاعدة الشعبية

إن منظمات المجتمع المدني (وخاصة الجماعات النسائية) مؤهلة بشكل فريد لسد الفجوات بين السياسات العالمية والواقع المحلي. وغالبا ما تمتلك الجماعات النسائية المحلية معارف محلية فريدة، وتحظى بثقة السكان المحليين والجهات الفاعلة، ولديها فهم للأسباب الجذرية للنزاع بما في ذلك القضايا المتصلة بالإسكان والأراضي والممتلكات. والتعامل مع هذه الجماعات وتزويدها بالمعارف والمهارات والموارد اللازمة للدعوة إلى حقوق المرأة يزيد من احتمال التدخل الناجح والملكية المحلية لزاماً للثبوت والحلول.

الخلاصة

يدعو مجلس اللاجئين النرويجي بقوة إلى التركيز المتسق والطويل الأجل على العنف ضد النساء والفتيات.

ويدعو المجلس بقوة إلى التركيز المستمر على تطوير خدمات متعددة القطاعات لاتقاء العنف الجنساني وتقديم الدعم للناجيات من هذا العنف، ثم تخصيص الموارد بعد ذلك لهذا الغرض.

ويشجع المجلس بقوة لجنة وضع المرأة على أن تدمج في عملها تحليل انعدام أمن حيازة الأراضي للمشردات والارتباط بينه وبين العنف. ويشجع اللجنة أيضا على أن تطرح برنامج عمل بشأن هذه القضية كوسيلة محورية للتقليل من خطر العنف الجنساني وبناء القدرة على المواجهة وتعزيز الانتعاش.